الجدول رقم (١)
الانتاج الزراعي لقطاع غزة
١٩٦٧ — ١٩٦٨

	القيمة/بالالف ليرة اسرائيلية	الكمية/ بالطن
الانتاج	٥٢،٣٠٠	
المحاصيل/الاجمالي	٣٩،٥٣٠	
المحاصيل الحقلية	٧٠٠	
الخضروات	٧،٦٠٠	٣٣،٠٠٠
البطيخ والقرع	٢،٠٥٠	٨،٠٠٠
الزيتون	١،١٨٠	١،٥٧٠
الحمضيات	٢٢،٤٠٠	٩٢،٢٠٠
فواكه اخرى	٥،٦٠٠	١٤،٧٠٠
حيوانات حية ومنتجاتها	١١،٧٠٠	
اللحوم	٤،١٥٠	١،٩٠٠
الحليب	٣،٧٠٠	٧،٨٠٠
السمك	٢،٨٠٠	٣،٧٠٠
اصناف اخرى	١،٠٥٠	—

المصدر: Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1969, No. 20, Table X/9, p. 639.

الزراعية للجسور الاردنية متجهة للضفة الشرقية، وبصفة خاصة الحمضيات والجوافة واللوز والبلح وبذر الخروع والاسماك .

المبحث الثاني : السياسات الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية :

تتابع سلطات الاحتلال في سياساتها الاقتصادية تحقيق اهداف اقتصادية عامة : (١) دفع الاقتصاد في الضفة الغربية للنمو في ظل ظروف سلمية كجزء من خطة لجعل الادارة الاسرائيلية لهذه المناطق تنفذ مخططاتها بسهولة . ويندرج تحت هذا الهدف محاولة تقليل نسبة البطالة وتشجيع مختلف النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية ومساعدتها. وتعتقد الادارة الاسرائيلية ان التعامل مع الشعب العامل وادارته يكونان اسهل مما عليه الحال مع الشعب العاطل[٩]. (٢) تحقيق نوع من التنسيق الاقتصادي مع الاقتصاد الاسرائيلي ، يمكن ان ينمو باتجاه عملية التكامل بين الاقتصادين بصورة تدريجية[١٠]، ويهدف في نفس الوقت الى توجيه الاقتصاد بما يتفق ومواجهة احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي الاستهلاكية والصناعية والتصديرية . وبينما يعارض المسؤولون الاسرائيليون في تحقيق الدمج الاقتصادي بين الاقتصادين — والذي يعني حرية التنقل للطاقة البشرية العاملة والبضائع وعوامل الانتاج الاخرى ، مما يعني بصورة غير مباشرة ضم هذه المناطق لاسرائيل ، وهو قرار سياسي على درجة من الخطورة — فانهم يؤيدون سياسة التنسيق الاقتصادي بينهما . ويعتقد ايجال الون نائب رئيسة الوزراء ان الدمج الاقتصادي في الظروف الحالية سيقع على كاهل اسرائيل من الناحية الاقتصادية[١١] . وعلى أية حال فان السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تتركز ، في المرحلة الحالية على الاقل ، حول تحقيق التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاد المناطق المحتلة . (٣) محاولة تخفيف الاعتماد على اقتصاد الضفة الشرقية سواء من الناحية التمويلية او التسويقية ، وذلك بصورة تدريجية[١٢].

اولا : السياسة الزراعية : اهدافها :

(١) تقليل الاعتماد على الضفة الشرقية بصورة تدريجية ، وذلك من حيث فرص التسويق لمنتجات الضفة الغربية الزراعية[١٣] ولذلك يجري باشراف وزارة الزراعة الاسرائيلية وادارة المناطق المحتلة تقليل المساحات المزروعة من البطيخ والشمام وغيرها من المنتجات التي تعتمد ، بصورة رئيسية، في تسويقها على اسواق الضفة الشرقية . وذلك مرتبط بهدف تحقيق التكامل التدريجي بين القطاع الزراعي في كل من الضفة الغربية واسرائيل . ولذلك تجري عملية التخصص في أنواع معينة من المنتجات للاستفادة من مزايا التخصص النسبي[١٤]. هذا وقد لوحظ ان وزارة الزراعة الاسرائيلية قد اعدت خطة لمعالجة مشكلة الانتاج الزراعي للضفة الغربية في حالة اغلاق الجسور بصورة مفاجئة، وقد راعى المخططون الاسرائيليون عند تقديرهم لكميات الانتاج الزراعي في الضفة الغربية لسنة ١٩٦٩/١٩٧٠ امكانية اغلاق الجسور . فكل ناتج يسوق في الضفة الشرقية أوجد له المخططون سوقا اخرى لتصريفه عند اغلاق الجسور . والمنتجات الزراعية الرئيسية التي تسوق في الضفة الشرقية هي البندورة ، والثمار الحمضية من قطاع غزة ، والعنب والزيتون .